تقرير الرقابة المالية على بلدية قصيبة المديوني

(تصرّف سنة 2015)

1- تقديم البلدية

الولاية والموقع الجغرافي	الشريط الساحلي لولاية المنستير
الإحداث	الأمر عدد 81 المؤرخ 06 مارس 1958
عدد السكان (سنة 2014)	13.199ساكن
المساحة	5,55 كم ^{2}
عدد المؤسسات	1.929
الأعوان	6 إطارات و 30 عاملا
عدد الدوائر البلدية	-
التسيير	نيابة خصوصية تتركب من 7 أعضاء تم تسميتها منذ 11 جويلية 2011 وذلك طبقا للأمر عدد 778 لسنة 2011 المؤرخ في 25 جوان 2011 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية لبعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية
هيكلة عامة للإدارة	الكتابة العامة، المصلحة الإدارية والمالية، المصلحة الفنية، مصلحة النظافة والمحيط، وقسم الحالة المدنية
معدل الموارد السنوية (2013-2015)	1.864 أ.د
معدل النفقات السنوية (2013-2015)	1.394أ.د

2-طبيعة المهمة

عملا بإذن المهمة عدد 421 المؤرخ في 5 أكتوبر 2016 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3-إعداد الحساب وتهيئته

طبقا للفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 33 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية تم تقديم الحساب المالي للبلدية لدائرة المحاسبات بتاريخ 04 أوت 2016 متجاوزا بذلك تاريخ 31 جويلية 2016 كأجل أقصى لتقديم الحساب المالي لدائرة المحاسبات.

4-خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2015

الموارد

				31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
العنوان الأول				**1 120 537**	1 018 323	1 134 344
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	1	**المعاليم على العقارات و الأنشطة**	**251 197**	277 578	300 255
		2	**مداخيل اشغال الملك العمومي البلدي و الإستلزام**	**87 608**	59 872	32 224
		3	**معاليم الموجبات و الرخص الادارية و الخدمات**	**184 084**	124 422	214 308
		4	**المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى**			
	مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية			**522 889**	461 872	546 788
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	5	**مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية**	**81 827**	79 140	126 157
		6	**المداخيل المالية الاعتيادية**	**515 820**	477 311	461 400
	مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			**597 647**	556 452	587 557
العنوان الثاني				**688 219**	1 107 709	523 606
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	7	منح التجهيز	**69 823**	474 627	48 078
		8	مدخرات وموارد مختلفة	**385 056**	382 892	165 838
	مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية			**454 879**	857 519	213 916
4	**موارد الاقتراض**	9	موارد الاقتراض الداخلي	**180 701**	90 337	101 304
	مجموع موارد الاقتراض			**180 701**	90 337	101 304
5	**موارد الاعتمادات المحالة**	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	**52 640**	159 853	208 386
	مجموع موارد الاعتمادات المحالة			**52 640**	159 853	208 386
	المجموع العام			**1 808 756**	2 126 033	1 657 950

المصاريف

		31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
العنوان الأول		562 849	525 780	562 741
1	التأجير العمومي	755 414	678 367	639 311
2	وسائل المصالح	743 322	009 310	322 329
3	التدخل العمومي	140 39	020 32	332 27
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة			
5	فوائد الدين المحلي	925 72	70 817	269 73
العنوان الثاني		252 555	479 898	610 356
6	الإستثمارات المباشرة	419 398	403 669	863 194
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة			
10	تسديد أصل الدين	554 125	863 121	214 113
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	280 31	213 107	533 48
المجموع العام		814 1 404	004 1 679	172 1 098

تحليل موارد بلدية قصيبة المديوني ونفقاتها

1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية قصيبة المديوني بعنوان تصرف 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 403.941 دينار تم تحويله إلى المال الإحتياطي في حدود 382.581 دينار أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 21.360 دينار فقد تم تحويله إلى الحساب الإنتقالي. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2015 مع إبراز معدل تطورها السنوي خلال الفترة 2013-2015.

التبويب	نتائج سنة 2015 (بالدينار)				معدل النمو السنوي الفترة 2013-2015		
	مقابيض	مصاريف	فوائض		مقابيض	مصاريف	فوائض
العنوان 1	1.120.537	849.562	143.432		-% 1	% 7	-% 17
العنوان 2	688.219	555.253	260.509		% 15	% 25	-% 11
المجموع	1.808.756	1.404.814	403.941	م.إ: 382.581	% 4	% 13	-% 15
				ج.إ: 21.360			م.إ: -% 2 / ج.إ: 63 -%
المصدر: الحساب المالي					المصدر: تحاليل الدائرة		

ومن أهم ما تبرزه النتائج العامة أن الموارد الجملية للبلدية قد تطورت بمعدل سنوي بلـغ 4 % في حين تطورت نفقات البلدية بنسبة 13 %ـ خلال نفس الفترة وهو ما أدى إلـى تراجـع فـوائض المقابيض على المصاريف بمعدل سنوي قدره 15 % خلال الفترة 2013-2015.

ولئن تطورت موارد البلدية في مجملها إلا أن الموارد الاعتيادية شهدت تراجعا بنسبة 1 % خلال الفترة 2013-2015 ويعزى هذا التراجع أساسا إلى التقلص المسجل في المعاليم على العقارات والأنشطة التي انخفضت من 300 أ.د سنة 2013 إلى 251 أ.د سـنة 2015 رافقـه تراجـع فـي معـاليم الموجبات والرخص الإدارية والخدمات بقيمة 30 أ.د كما تراجعت مداخيل الأملاك البلدية من 126 أ.د سنة 2013 إلى 81 أ.د سنة 2015.

وشهدت نفقات الميزانية ارتفاعا في العنوانين الأوّل والثـاني بمعـدلات سـنوية بلغـت خـلال الفترة 2013-2015 على التوالي 7 % و 25 %.

2-موارد البلدية

بلغت جملة موارد بلدية قصيبة المديوني خلال سنة 2015 ما يناهز 1.809 أ.د وهـي تتكـون في حدود 62 % من الموارد الإعتيادية و 38 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الإعتياديـة للبلديـة خلال سـنة 2015 مـا جملتـه 1.120 أ.د وهـي تتكـوّن مـن المداخيل الجبائية الاعتيادية بنسبة 47 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بنسبة 53 %.

وقدرت المداخيل الجبائية في سنة 2015 بما جملته 523 أ.د وهي تتأتّى أساسـا مـن المعـاليم الموظّفـة علـى العقـارات والأنشـطة بنسـبة 48 %ـ ومـن مـداخيل إشـغال الملـك العمـومي البلـدي واستلزام المرافق العمومية فيه بنسبة 17 %ـ وعلى الموجبات والرخص الإداريـة والمعـاليم مقابـل إسداء خدمات بنسبة 35 %.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلـوم علـى المؤسسـات ذات الصـبغة الصـناعية أو التجاريـة أو المهنيّة أهم الموارد الجبائية بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 201 أ.د في سنة 2015 أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 38 أ.د و 13 أ.د.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغـت فـي سـنة 2015 مـا قيمتـه 598 أ.د وتتوزّع هذه الموارد بين"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية والذي بلغ 487 أ.د و"مداخيل الملك البلدي" والتي بلغت 82 أ.د.

أما موارد التنمية فهي تشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنميـة بقيمـة جمليـة قـدرها 455 أ.د وموارد الاقتراض بقيمة 181 أ.د والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 53 أ.د أي مـا نسبته على التوالي 66 % و 26 % و 8 %.

3-مصاريف البلدية

بلغت النفقات الجملية للبلدية 1.405 أ.د في سنة 2015 وهـي تتكـون مـن النفقـات الاعتياديـة بنسبة 60 % ونفقات التنمية في حدود 40 %.

وتتمثل النفقات الاعتيادية للبلدية أساسا في نفقات التأجير التي تمثل 49 %ـ ونفقات وسائل المصالح 38 % في حين لا تمثل نفقات التدخل العمومي سوى 5 % وتسديد فوائد الدين 9 %.

أما نفقات التنمية فهي تتمثل أساسا في الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين.و قد شهدت هذه النفقات تطورا خلال الفترة 2013-2015 بمعدل سنوي ناهز 25 % ويعود هذا التطور أساسا إلى تطور الاستثمارات المباشرة من 195 أ.د سنة 2013 إلى 398 أ.د سنة 2015.

4-القدرات المالية

تبيّن أنّ نسبة تحقيق الميزانيّة بخصوص موارد العنوان الأوّل لبلديّة قصيبة المديوني والبالغة 92 % تبقى دون النّسبة المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة والتّي يجب أن تفوق 95 %.

وبلغ مؤشّر الإستقلاليّة الماليّة نسبة 57 %ـ ويبقى دون النسبة المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والّتي تساوي 70 % وللإشارة بلغت هذه النسبة على المستوى الوطني 65 %.

وبخصوص مؤشّر مجهود الادّخار للبلدية لسنة 2015 والمتمثّل في قيمة الإدّخار الخام (فواضل العنوان الأول + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 80 % للسّنة السّابقة + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 20 % للسّنة قبل السّابقة) مقارنة بموارد العنوان الأوّل فقد بلغ نسبة 26 % متجاوزا الحد الأدنى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتمثّل في نسبة 20 %.

ولم تتمكن البلديّة من تسديد كامل أصل الدين المتخلّد بذمتها إزاء صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فقد تم في سنة 2015 تسديد ما قيمته 125 أ.د وبخصوص المبالغ المتبقية للديون وقيمتها 173 أ.د فقد توجهت البلدية بطلب إلى الصندوق لتمكينها من إعادة جدولتها. وتبلغ ديون البلدية تجاه الصندوق والتي لم يحل أجلها في موفى سنة 2015 ما قيمته 1.117 أ.د. مقابل بقايا إستخلاص في حدود 626 أ.د. بما يمكّن من تغطية 56 % من هذه الديون.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

1- تعبئة الموارد

الموارد الجبائية

لـوحظ تـأخير فـي تثقيـل جـداول تحصـيل المعلـوم علـى العقـارات المبنيـة وذلـك خلافـا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضـرورة انجـاز عمليـة التثقيـل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم التثقيل بتأخير يعادل 50 يوما.

ولا تحرص البلدية على تحيين جدول تحصـيل المعـاليم علـى العقـارات بـل تكتفـي بإعـداد إحصاءات تكميلية اعتمادا على سندات استخلاص وقتية بمناسبة مطالبة المدينين المعنيين بشـهائد إبراء أو بمناسبة تصاريح تلقائية من قبل المطالبين بالآداء ونسبتهم ضعيفة.

وتبين ضعف نسب استخلاص الموارد الجبائية حيث لم يتمّ استخلاص سوى 50 أ.د وهو ما يمثل نسبة 10 % من جملة المعاليم المستوجبة في موفى سنة 2015.

وبخصوص أعمال التتبّع فقد لوحظ عدم استيفاء إجـراءات الاسـتخلاص حيـث أنـه لـم يتـم توجيه سـوى 266 إعلامـا بالنسـبة إلـى المعلـوم علـى العقـارات المبنيـة و 38 إعلامـا بالنسـبة إلـى العقارات غير المبنية في سنة 2015 فضلا عن الإقتصـار علـى المرحلـة الرضـائيّة دون مواصـلة إجراءات الاستخلاص الجبرية.

وفيما يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصـبغة الصـناعية أو التجاريـة أو المهنيـة فقـد تبين أنّ البلدية لا تتولى إعداد جدول تحصيل المبلغ الأدنى للمعلوم على المؤسسـات ذات الصـبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وضبط قائمة المؤسسات الناشطة فـي منطقتهـا البلديـة والـتي بلـغ عددها في سنة 2015 ما يناهز 1929 مؤسسة حسب السجل الوطني للمؤسسات.
كما تبين أن بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسـات ذات الصـبغة الصـناعية أو التجارية أو المهنية في موفى سنة 2015 تعود إلى سنوات 2006 ومـا قبلهـا ولـم يتم إجـراء أعمـال قاطعة للتقادم في شأنها.

مداخيل الأملاك العقارية:

تبيّن أنّه خلافا لمنشور وزير الداخليّة عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 حول تسـويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعيّة أو السكنيّة فإنّ البلدية لم تحرص علـى التحيين الـدوري والآلـي للعقود المبرمة حيث تبين أنّها لم تتولّ تحيين 10 عقود يعود عقدها إلى الفـترة الممتـدّة بيـن سـنتي 2011 و 2012 باعتماد النسب المحدّدة بالمنشور المذكور.

وورد في إجابة البلدية على الملاحظات الأولية المتعلقـة بالحسـاب المـالي لسـنة 2015 أنهـا ستعمل على التنصيص على الزيادات السنوية بواسطة ملاحق العقود.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلـى مـا جملتـه 232 أ.د، تمّ استخلاص ما قيمته 82 أ.د أي مـا نسـبته 35 %ـ فـي سـنة 2015 وبالتـالي بلغـت بقايـا الاسـتخلاص بعنوان هذه المداخيل ما جملته 150 أ.د.

وتبين من خلال فحص قائمات بقايـا الاسـتخلاص المرفقـة بالحسـاب المـالي للبلديـة لسـنة 2015 أنها تتضمن مبالغ جملتها 47 أ.د معرضة للسقوط بالتقادم.

كما تبين من خلال الأعمال الرقابية أن بقايا الاستخلاص بتاريخ 31/12/2015 بعنوان مداخيل الأسواق المستلزمة تتضمن مبالغ بقيمة 7 أ.د تعود إلى سنة 2001 وما قبلها ولم يتم في شأنها أعمال قاطعة للتقادم.

المداخيل المتأتية من رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية او الصناعية أو المهنية

لئن تولت البلدية تحيين القرار البلدي المؤرخ في 17 سبتمبر 1997 والمتعلق برفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية بالزيادة في تعريفة معلوم رفع الفضلات وخلافا لمنشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 المتعلق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة القاضي "بإتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم"، إلاّ أنها لم تبرم سوى 8 اتفاقيات ولم تتجاوز قيمة المعاليم بعنوان رفع الفضلات المتأتية من نشاطات المحلات التجارية والصناعية والمهنية مبلغ 3 أ.د في سنة 2015.

2-إنجاز النفقات

بلغت التقديرات المتعلقة بنفقات العنوان الأول للبلدية لسنة 2015 ما يناهز 983 أ.د وقدرت قيمة استهلاك الاعتمادات ما جملته 850 أ.د. وهو ما يمثل 86% من هذه الاعتمادات.

أما بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فقد قدرت الاعتمادات المرصودة لها بحوالي 925 أ.د في حين لم تتجاوز الانجازات المتعلقة بها 555 أ.د وهو ما يمثل نسبة 60 %.وتبين في خصوص الاستثمارات المباشرة أن جملة الاعتمادات المرصودة بعنوان 2015 قدّرت بما جملته 746 أ.د إلا أنه لم يتم إنجاز سوى ما قيمته 398 أ.د وهو ما يمثل سوى 53 % .

وسجّلت الاستثمارات المتعلقة باقتناء المعدات والتجهيزات واقتناء وسائل النقل أهم نسب الإنجاز حيث بلغت على التوالي 92%ـ و 86 %ـ في حين لم تتجاوز نسبة الإنجاز المتعلقة بتعبيد الطرقات والمسالك 27 % حيث من جملة اعتمادات بلغت 161 أ.د لم يتم إنجاز سوى ما قيمته 44 أ.د سنة 2015 .كما تبين أنه بخصوص المساحات الخضراء ومداخل المدن لم يتم صرف سوى 4 أ.د من جملة اعتمادات قدرها 32 أ.د.

ومن جهة أخرى أفرز فحص الوثائق المثبتة للنفقات التي تم صرفها بعنوان سنة 2015 الوقوف على جملة من الاخلالات من بينها أنّه لا يتمّ أحيانا احترام آجال الصرف القانونيّة المحددة بعشرة أيام وذلك خلافا للمذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بتاريخ 17 ماي 1999 حول صرف النفقات العمومية إلى مستحقيها ومن شأن ذلك أن يمسّ من مصداقية الإدارة في علاقتها مع المتعاملين معها.

أهمّ التوصيات

بلدية قصيبة المديوني مدعوة إلى:

-ضرورة إعداد جدول تحصيل المبلغ الأدنى للمعلوم المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية مع الحرص على تضمينه كل المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية الموجودة بالمنطقة البلدية و إعداد جدول تحصيل الفارق والمطالبة بتثقيله لدى القابض المكلف باستخلاص مواردها.

-مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمنستير.

-مزيد الحرص على تعبئة مواردها الذاتية وتحسين نسب الاستخلاص واستغلال جميع الإمكانيات المتاحة لها قانونيّا لتحصيل موارد الجباية المحليّة.

قصيبة المديوني في 2016/12/16

64/12/2016

السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة بالنيابة

الموضوع: الرد على تقريركم الوارد علينا تحت عدد 2016/12/81

تحية طيبة و بعد،

في إطار اتفاقية القرض المبرم بين الجمهورية التونسية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية، تولت دائرة المحاسبات القيام برقابة مالية على حسابات بلديـة قصيبـة المديوني بعنوان تصرف سنة 2015 و أفادتنا على إثرها بتقرير تضمن العديد من الملاحظات نتولى فيما يلي الإجابة عنها تباعا.

الملاحظـــــــات	رقم الصفحة	عنـــاصر الإجـــابة
1 - عدم إحكام البلدية تقرير مواردها لبعض الفصول على غرار المعلوم على العقارات و الأنشطة و مداخيل الملك البلدي.	10	تهم المصالح البلدية
2 - عدم شمولية الإحصاء بمعنى وجود فوارق بين عدد العقارات حسب التعداد العام للسكن و السكنى لسنة 2014 وعدد الفصول المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2015 .	11	تهم المصالح البلدية
3 - عدم حرص البلدية على تحيين جدول التحصيل بل تكتفي بإعداد إحصائيا ت تكميلية.	11	تهم المصالح البلدية
4 - تأخير في تثقيل جداول المعلوم على العقارات المبنية.	11	إن التأخير الموثق بتقريركم الخاص بتثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية عادي نظرا لما تتطلبه هذه العملية من تدقيق

		وتثبت قبل تحرير مطلب تثقيل في شأنها و إرساله لأمانة المال الجهوية، و مع ذلك فإن هذا التأخير لم يمنعنا من استئناف عملية الاستخلاص منذ بداية جانفي 2015 عملا بالمذكرة العامة عدد 88 بتاريخ 2014/10/20 التي تدعونا للشروع في استخلاص هذه المعاليم منذ بداية السنة بالتنسيق مع مصالح البلدية باستصدار سندات استخلاص وقتية تدرج مبالغها بعمليات خارج الميزان قبل إعداد أذون استخلاص نهائية و العمل على تسوية هذه المبالغ حال تسلمنا جداول التحصيل مؤشرة من قبل السيد أمين المال الجهوي و التعهد بها في كتائبنا. إضافة لكل ما تم ذكره، و استنادا لتعليمات العمل عدد 31 بتاريخ 2015/03/09 فقد حدد تاريخ 31مارس 2015 كآخر أجل لاستكمال عملية التثقيل السنوي لجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية.
5 - ضعف استخلاص الموارد الراجعة لبلدية قصيبة المديوني بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية.	11	إن ضعف استخلاص المعاليم الراجعة لبلدية قصيبة المديوني مرده عدة أسباب منها: أ - مبلغ التثقيلات غير صافي يتضمن فصول يمكن معالجتها بالية الطرح و هذا ما قد يؤثر سلبا على نسبة الاستخلاص أما إذا قارننا مبالغ الاستخلاص بالتقديرات فتعتبر جيدة حيث حققنا بالنسبة للمعلوم على العقارات غير المبنية نسبة 64% أما معلوم على العقارات المبنية فقد تم تحقيق نسبة 32% من قيمة التقديرات. ب - اعتماد عدل خزينة واحد غير كاف نتيجة حجم العمل الكبير المنوط بعهدته. ج - عدم توفر رقم ب.ت.و. الخاصة بالمدينين بجدول التحصيل سواء كان بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية أو غير المبنية مما يجعلنا نقتصر في غالب الأحيان على المرحلة الودية، كما أن اقتصار جدول تحصيل المعلوم على العقارات غير المبنية على عنوان العقار فحسب يحول دون تبليغ الإعلام و الإنذار إلى صاحبه في ظل غياب عنوانه الشخصي.

6 - قلة عدد الإعلامات و عدد الإنذارات.	12	يعتبر ضعف عدد الإعلامات وكذلك الإنذارات طبيعيا نظرا لوجود عدل خزينة واحد معتمد لدى القباضة المالية بقصيبة المديوني مكلف باستخلاص جميع الديون الجبائية و معاليم الخطايا و العقوبات المالية و جميع المعاليم المثقلة الراجعة لثلاث جمّاعات محلية (بلدية قصيبة المديوني بلدية بنان- بوضر وبلدية طوزة) لذا فإن حجم العمل المنوط بعهدته يجعلنا قصرا نوزع مجهوده على أكبر عدد ممكن من المهام.
7 - عدم مواصلة إجراءات الاستخلاص بالمرور لمرحلة العقل.	12	يعود الاقتصار على المرحلة الودية في التتبعات غالبا لعدم توفر رقم ب.ت.و. الخاصة بالمدينين مما يستحيل معه القيام بأي إجراء كالاعتراضات و العقل لما يمثله هذا الرقم من ضرورة أولا للاستقصاء لدى الملكية العقارية و الوكالة الفنية للنقل البري و لدى المؤسسات المالية و ثانيا لإنجاز العقل في حالة ورود تصاريح إيجابية.
8 - عدم إعداد جداول تحصيل المبلغ الأدنى للمعلوم عل المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.	12	تهم المصالح البلدية
9 - بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لم يتم في شأنها أعمال قاطعة للتقادم.	12	إن بقايا الاستخلاص بعنوان هذه المداخيل و المقدر ب 21.448 د تتضمن مبالغ خاصة بمدينين انخرطوا في العفو الجبائي المنصوص عليه بالقانون عدد 25 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 و لكننا لم نستكمل إجراءات طرحها و نلتزم بالقيام بذلك في أقرب الآجال في حين أن بقية المبالغ قمنا بإعلام المدينين بها و نحن بصدد استصدار بطاقات إلزام في شأنها.

		مع العلم أن المدين هو من يثير التقادم و بما أننا لم نتلق أي حكم في هذا الشأن فلا شيء يمنعنا من مواصلة عملية الاستخلاص.
10 - عدم التنصيص عن زيادة سنوية في معينات الكراء لبعض العقود.	13	تهم المصالح البلدية
11 - بقايا الاستخلاص إلى موفى سنة 2015 بعنوان مداخيل كراءات عقارات معدة لنشاط تجاري المقدرة ب 150.000 د تتضمن مبالغ جملتها 46.877 د معرضة للسقوط بالتقادم.	13	إن مبلغ 46.877 د المذكور في تقريكم يتضمن: - مبالغ مقدرة ب 14.992 دينار تستوجب الطرح نظرا لفسخ عقود أصحابها خلال السنة بعد القيام بالتثقيل و لم نتمكن من استكمال طرحها حيث أن هذه العملية تستوجب عرضها على مداولات المجلس البلدي الذي لم ينعقد منذ قيام الثورة. - مبالغ راجعة لمدينين متوفين وصعوبة استقصاء معلومات عن الورثة جعلت من عملية التتبع شبه مستحيلة. - بقية المبالغ سبق و أن أعلمنا بها أصحابها و سنقوم باستصدار بطاقات إلزام في شأنها في أقرب الآجال تفاديا لسقوطها بالتقادم. مع العلم أن كثرة الفصول بالقباضة المالية بقصيبة المديوني تمنعنا من القيام بإجراءات التتبع كلها في نفس السنة ولكننا حريصون على القيام بعمل قاطع للتقادم قبل حلول الآجال.
12 - بقايا الاستخلاص إلى 2015/12/31 بعنوان مداخيل الأسواق المستلزمة تتضمن مبالغ بقيمة 6.998 د تعود إلى سنة 2011 و ما قبلها و لم يتم في شأنها أعمال قاطعة للتقادم.	14	قمنا بتاريخ 2016/12/20 بتبليغ بطاقة إلزام باسم احد المدينيين أما بالنسبة للبقية فقد قمنا باعتراضات لدى المؤسسات المالية و البنكية، كل هذه الأعمال تعتبر قاطعة للتقادم.

13 - عدم إبرام اتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية مع المؤسسات و جميع المحلات المنتصبة داخل المنطقة البلدية و الاقتصار على 8 اتفاقيات.	15	تهم المصالح البلدية
14- عدم دفع مستحقات المزودين في الآجال القانونية بالنسبة لبعض الفواتير.	15	تهم المصالح البلدية

الإمضاء

السيد قابض المالية بقصيبة المديوني

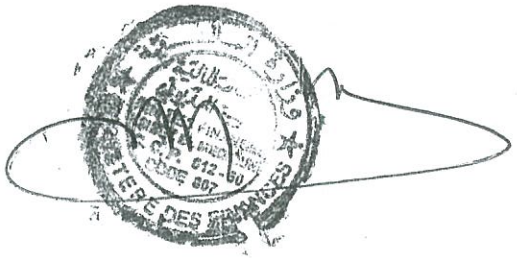

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية قصيبة المديوني

من رئيس النيابة الخصوصية ببلدية قصيبة المديوني

الـــــى السيـــــد:

رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات

بسوســـــــة

2/1808

الموضوع: إجابة على ملاحظات أولية .

المرجـــع:تقريركم عـ8112ـدد بتاريخ 13 ديسمبر 2016.

تحية طيبة وبعد،

تبعـــــا لتقريركم المذكور بالمرجع أعلاه والمتعلق بمدكم بالإجابة على الملاحظات المضمنة بالتقريـــــــر، أتشـــــرف بموافاتكم بإجابتنا كما يلي:

3) أما فيما يخص تحيين جدول التحصيل فإن البلدية تقوم سنويا بتحيين جداول التحصيل وفي الوقت الحالي تقوم بإحصاء شامل لكافة العقارات المبنية والغير المبنية بالمنطقة البلدية وذلك في إطار الإحصاء العشري العام لكافة العقارات المبنية وغير المبنية للفترة 2026/2017.

8) بالنسبـــة لإعداد جدول تحصيل المبلغ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغـــــة الصناعيـــة أو التجارية أو المهنية فإن البلدية تقوم حاليا بإعداده في إطار الإحصاء العشري العام.

1) سيتم العمل على مزيد إحكام تقدير موارد البلدية عند إعداد الميزانية.

4) سيتم العمل على إحالة جداول تحصيل معاليم البلدية قبل بداية السنة الإدارية الجديدة والحرص على تثقيلها في الاجال بالتنسيق مع القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية .

5) سيتم العمل على تحسين نسب الإستخلاص من خلال القيام بأيام مفتوحة للجباية المحلية بالتنسيق مع السيد ة قابض المالية.

10) ستعمل البلدية على التنصيص على الزيادات السنوية بواسطة ملاحق للعقود.

13) ستعمل البلية على تعميم إتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل على المؤسسات التجارية والصناعية والمهنية الناشطة بالمنطقة البلدية.

14) ستعمل البلدية على خلاص المزودين في الآجال القانونية مع العمل وأن حالات التأخير قد تنجر عادة عن المزود في حد ذاته عندما تكون وضعيته الجبائية غير مسواة أو جلبه للفاتورة دون إستكمال كامل البضاعة أو عدم قبول الأشغال.

هذا ونشكر سيادتكم على الملاحظات التي تم الإدلاء بها والتي سنسعى من خلالها الى تلافي النقائص وتحسين أداء المرفق العمومي البلدي كما نشكر كافة المراقبين الذين قاموا بزيارة البلدية وعلى ما تميزوا به من أخلاق عالية في التعاطي مع أعوان البلدية وحرفية في معالجة للمعطيات.

أفدناكـــــــم بذلك وفي حفظ الله دمتم والســـــــــــلام

قصيبة المديوني في: 19 ديسمبر 2016

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد

بدور الضميد جغام